مجلة كلية الآداب

جامعة الاسكندرية

المجلد الثامن

١٩٥٤

تطلب هذه المجلة من مكتبة كلية الآداب بجامعة الاسكندرية بالشاطبي ، وتوجه المكاتبات الخاصة بالناحية العلمية إلى الدكتور جمال الدين الشيال سكرتير التحرير

مطبعة جامعة الاسكندرية
١٩٥٤

فهرس القسم العربى

صفحة

١ — الحركة القومية فى تونس — للدكتور محمد مصطفى صفوت . . . ٣

٢ — مناطق الأهوار فى القسم الجنوبى من العراق (دراسة لبعض ظاهراتها من الناحيتين الطبيعية والبشرية) — للدكتور إبراهيم الشريف ٣٣

٣ — تخريج نصوص أرسطاطالية فى كتاب الحيوان للجاحظ (تابع) — للدكتور طه الحاجرى ٦٩

٤ — ملاحظات عن مصر كما رآها ووصفها الجغرافيون والرحالة المغاربة فى القرنين الـ٦ و الـ٧ للهجرة (نقد للمصادر) — للدكتور سعد زغلول عبد الحميد . . ٩١

٥ — التقدم العمالى والصناعى فى مصر المعاصرة — للدكتور حسن الساعاتى ١١٩

٦ — كتاب البرهان لابن سينا وصلته ببرهان أرسطو — للدكتور أبو العلا عفيفى ١٤٣

تقارير ومؤتمرات ونقد الكتب

٧ — تقرير عن المؤتمر الدولى الثالث والعشرين للمستشرقين المنعقد فى كمبردج فى اغسطس سنة ١٩٥٤ — للأستاذ محمد خلف الله ١٥٧

صفحة

٨ — تقرير عن مؤتمر الدراسات العربية والإسلامية المنعقد فى جامعة پشاور بالباكستان فى ابريل ١٩٥٤ — للدكتور جمال الدين الشيال . . . ١٦٠

٩ — تقرير عن مؤتمر العيد الألفى لابن سينا (ابريل ١٩٥٤) — للدكتور أبو العلا عفيفى ١٧٣

١٠ — تقرير عن المؤتمر الدولى الثالث والعشرين للمستشرقين — للدكتور أبو العلا عفيفى ١٧٨

١١ — نقد لكتاب :
Le Milieu Basrien et la Formation de Gahiz
للأستاذ Charles Pellat — للدكتور طه الحاجرى ١٨٣

١٢ — فهرست مؤلفات ابن عربى — للدكتور أبو العلا عفيفى ١٩٣

الحركة القومية فى تونس

للدكتور محمد مصطفى صفوت

قبل الحرب الكبرى الأولى

لم تكن الحركة القومية التونسية وليدة عهد الحماية الفرنسية ، بل هى ترجع إلى ما قبل ذلك ، هى ترجع إلى الوقت الذى فتح فيه الفرنسيون الجزائر وجاسوا خلال ديارها فى منتصف القرن التاسع عشر ، فبدأ التونسيون وحكامهم البايات يشعرون بعظم الخطر الخارجى المحدق ببلادهم وبكيانهم السياسى واستقلالهم . ولقد كان وجود الخطر الخارجى واستمراره من أكبر العوامل التى عملت على إيقاظ الروح القومى بين الشعوب ونموه ، وكلما ازداد الخطر الخارجى قوة ازداد الشعور الوطنى نموا ، وازداد الناس تصديقاً به وإيماناً ؛ على أن ذلك الشعور القومى فى تونس وفى شمال افريقيه وفى كل العالم الإسلامى ظل إلى قرب الربع الأخير للقرن التاسع عشر مرتبطاً بالفكرة الإسلامية العامة ، للعلاقات الوثيقة التى ربطت الدولة العثمانية بتونس والتى حددها فرمان ١٨٧١ المشهور ، ولنمو فكرة الجامعة الإسلامية التى ماظهرت إلا نتيجة لضعف الشرق المادى والحربى وضرورة تساند شعوبه أمام الأعتداء والتدخل الأوربى الأجنبى[1].

وضعف تونس السياسى والحربى هو الذى جعلها تنظر للدولة العثمانية كملجأ أخير إذا حدث وفكر الإيطاليون أو الفرنسيون جدياً فى غزو البلاد .

ثم جاءت الطامة الكبرى باعلان الفرنسيين الحماية فى ١٢ مايو ١٨٨١ بعد إرسال حملتين حربيتين إلى البلاد ، فنادت أصوات داخل قصر البای فى هذا اليوم بضرورة رفض معاهدة الحماية رفضاً باتاً ولتكن النتيجة ماتكون ، ولكن أهم من هذا قيام حركة الدفاع فى الجنوب بمحاولة يائسة مستميتة تحاول

(١) أنظر للمؤلف (Tunis and The Great Powers) وهو مؤلف يصف الظروف الداخلية فى تونس والظروف الدولية التى مهدت للحماية الفرنسية فى سنة ١٨٨١

أن تذود عن استقلال تونس وحريتها ، وتثبت فوق كل شك وجود الشعور القومى مندفعاً متدفقاً . ولكن فشل هذه الحركة أمام قوة الفرنسيين المتفوقة لم تضعف من الشعور القومى الذى أخذ ينمو ويتحدد ويتميز عن الشعور الإسلامى العام ، فلقد أخذت فكرة الجامعة الإسلامية التى تبنتها تركيا والسلطان عبد الحميد الثانى بالذات فى الضعف لعجز هذه الدولة عن الدفاع عن البلاد الإسلامية التى كانت تدين لها بالتبعية والولاء ، فلقد وقعت تونس فى سنة ١٨٨١ فريسة للغزو الأجنبى ، وكذلك وقعت مصر فى السنة التالية دون أن تحرك الدولة العثمانية أكثر من الاحتجاج اللفظى أمام العواصم الأوربية الكبرى ، وأكثر من عدم الاعتراف بالاحتلال الأجنبى لهذه البلاد ، ولم يكن هذا الشعور القلبى أو الحب الأفلاطونى كافياً عند التونسيين أو عند المصريين ، فلا بد من اعتماد هؤلاء وأولئك على أنفسهم قبل كل شىء إذا كان لديهم أمل فى المستقبل .

لقد تبع فشل حركة الدفاع التونسى ، كما تبع انهزام العرابيين فى مصر شىء من اليأس استغرق فترة من الوقت ، فلقد ضعفت الثقة فى النفوس نتيجة للاخفاق فى ميدانى السياسة والحرب أمام قوة الامبريالزم الغربى الفرنسى والانجليزى التى لا تعرف هوادة فى مصلحتها وفى تنفيذ رغائبها ، لقد استصرخت تونس الدول الكبرى فى شهرى إبريل ومايو سنة ١٨٨١ فلم تجد ناصراً أو معيناً ، بل وجدت تغاضياً وتأييداً للتدخل الحربى الفرنسى . لقد هنأت الدول الكبرى الحكومة الفرنسية على نجاحها فى تونس وباركت القضاء على حرية شعب صغير واستقلاله . على أن الهدوء الذى صحب السنين الأولى للحماية سرعان ما أيقظ الشعور القومى التونسى من جديد ، لا سيما وأن انتشار الثقافتين العربية والفرنسية عمل بلا ريب على استنارة الرأى العام وجعله أكثر فهما لحقوقه السياسية وأشد استمساكا بها ، فعاد سكان البلاد إلى المطالبة بحقوقهم السياسية لجملة عوامل من أهمها نظام الحماية الفرنسية نفسه .

لقد كان نظام الحماية نظاماً أجنبياً غريباً عن البلاد ، فرضه الفرنسيون بالقوة على الشعب التونسى وعلى حاكمه ، فلم يقبل الباى ذلك النظام مختاراً ، فلقد سبق أن عرض عليه الفرنسيون قبول ذلك النظام خلال السنوات من ١٨٧٨

إلى سنة ١٨٨١ بالطرق السلمية تارة وبالتهديد تارة أخرى ، وكانت العوامل التي بنى عليها رفضه هي نفس العوامل التي جعلت التونسيين يتذمرون من الحكم الفرنسي ، فهو أمير مسلم لا يستطيع أن يخضع لدولة أجنبية مسيحية ، وكذلك سكان البلاد فهم مسلمون شديدو التمسك بدينهم ، ثم هو حاكم يتمتع بكل حقوق السلطة ، يتمتع بالسيادة في المسائل الداخلية والخارجية من الناحية الفعلية ، فكلمته هي القانون ، فكيف يقبل مختاراً تحديد سلطته وضياع نفوذه وذهاب استقلاله ؛ غالباي وإن كان خضع للفرنسيين وأمضى معاهدتي ١٨٨١ و١٨٨٣ فقد أذعن مكرها للقوة وحدها وسلم بالأمر الواقع .

ولم يستطع التونسيون أن ينسوا أن نظام الحماية مهما كان قوياً أو مستنيراً فهو نظام مفروض عليهم من الخارج ، وأنه مهما قيل أنه عمل على تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية ، فهو نظام لم يستمد سلطانه منهم ، وأنهم مهما استفادوا من ذلك النظام الجديد إلا أنهم سلبوا أعز شيء لدى الانسان وهو الحرية ، سلبوا استقلال بلادهم التي كانت يوما من الأيام مهيبة الجانب ، مصدر الاحترام والرعب في غربي البحر الأبيض المتوسط .

لقد تغنت فرنسا بمبادىء الحرية والاخاء والمساواة ، ونادت بحقوق الانسان وحقوق الشعوب ضد حكامها المستبدين ، فهل طبقت هذه المبادىء في تونس ؟ لقد كانت فرنسا في بلادها من أكثر شعوب العالم ديمقراطية وتمسكا بالنظم النيابية ، فهل شعرت تونس بشيء من ذلك ؟ لقد كانت فرنسا من أكبر شعوب العالم تمسكا بفكرة القومية ومصلحة المواطنين قبل كل شيء ؟ فهل خبر التونسيون ذلك أثناء الحكم الفرنسي ؟

بنى الامبريالزم الفرنسي في تونس وشمالي افريقية على فرنسة البلاد الخاضعة لسيطرته بقدر المستطاع ، وفي هذا كما يرى سكان البلاد قضاء على شخصيتهم ومقوماتهم ، وظهر ذلك بشكل واضح في تونس التي لا زالت من الناحية الدولية تحت الحماية ولم تصبح بعد جزءا من فرنسا ، لقد بنى الاستعمار الفرنسي بصفة عامة في مبدأ أمره على أساس وجود عنصرين ، أحدهما متفوق وله حق السيطرة

والإشراف والتوجيه وهو العنصر الفرنسي ، وعنصر آخر أقل قوة وأضعف ناصراً وأكثر تأخراً فى حاجة إلى من يشرف عليه ويستبد بشئونه ، وهو العنصر الأهلى المحلى ؛ فهل وطن التونسيون أنفسهم على قبول الفكرة الفرنسية ؟

لقد أشاد جبريل هانوتو G. Hanotaux فى جميع كتبه التى كتبها أوالتى أشرف عليها (١) ، هو ومن على شاكلته من المؤمنين بالاستعمار والامبراطورية ، بالنظام والرخاء الذى يدعون أنه صحب حكم فرنسا فى شمالى افريقية وتونس ، بالسلام الذى شمل أرجاء هذه البلاد بعد « الرزايا » والفتن الداخلية التى قطعت أوصال هذه الأقطار وعم ضررها واستفحل خطبها ؛ يذكر هانوتو كيف قامت فرنسا بواجبها نحو الحضارة والانسانية وكيف قدمت عونها للسكان الأصليين ، وكيف كانت معتدلة رزينة متسامحة فلم تمس معتقدات الأهالى ولا تقاليدهم ! ! فهل هذه هى وجهة نظر الوطنيين الذين كان يحز فى نفوسهم ضياع حريتهم وفقدان استقلالهم وخضوعهم للحكم الأجنبى .

فالفرنسيون ، وإن كانوا قد تركوا نظم الحكم والادارة باقية من الناحية النظرية إلا أنهم سلبوها كل سلطة ووجدوا من حقهم التدخل فى كل شىء ، ولم يكن هذا التصرف مرضياً للأهالى الذين تعودوا منذ مئات من السنين عدم تدخل السلطات الحكومية مباشرة فى شئونهم ، ومن ناحية ثانية تيقنوا أن ذلك التدخل ليس فى صالحهم ، بل هو أولا وقبل كل شىء لحماية مصالح فرنسا

(١) أنظر كتاب Pour l'Empir Colonial Français. Paris Plon 1933. Histoire des Colonies Françaises Tome III Paris Plon 1931.

وكتب G. Hanoty العديدة عن التاريخ الاستعمارى الفرنسى بصفة عامة وفى شمال افريقيه بصفة خاصة مثل : Histoire de la Colonisation Françaises. Paris, Larose 1947.

وأنظر الموسوعات الفرنسية عن تونس مثل :

Guernier, E. : Tunisie, Histoire de l'Empire Français 1948.

وهى تشمل كل شىء يختص بتونس من تاريخ وجغرافية وزراعة وصناعة واستعمار الخ .

أنظر كذلك النشرات الانجليزية التى أصدرها حزب الدستور :

The Problem of Tunisia. Political Status 1951.

The Problem of Tunisia, Economic Policy of the Protectorate. Cairo 1948.

Tunisia chooses Freedom.

The Tunisian Question Pamphlets on Arab Affairs No. 9.

The Arab Office in London.

وما نشره مكتب تونس الحرة : (تونس بين الحماية والاحتلال) بقلم يونس درمونه ، وتونس بين الاتجاهات .

الاستراتيجية والحربية والاقتصادية ، وضع لحماية القلة من المستعمرين الفرنسيين الذين جعلت لهم الأفضلية فى الاستغلال الزراعى والصناعى والتجارى . لقد ظهر أثر الاحتلال فى كل أنحاء تونس وفى كل مظاهر حياتها بشكل لم يرضه سكان البلاد ؛ ظهر فى المالية والإدارة والاقتصاد ، كما ظهر فى تطور نظم الحكم الصورية ، فلقد كان سير الفرنسيين وئيدا فى ناحية إشراك الوطنيين فى إدارة شئون بلادهم ، فكانوا لا يخطون خطوة قصيرة فى تلك الطريق إلا بعد ثورة داخلية عنيفة أو أزمة دولية خطيرة ، لقد كان الحكم الفرنسى يعتمد على القوة ، على جيش الاحتلال وعلى الأحكام العرفية بحجة المحافظة على الأمن الداخلى .

* * *

ويحسن هنا تلخيص آراء الوطنيين أنفسهم ، فلقد عرضها الوطنى الكبير الدكتور الحبيب تامر فى كتابه « هذه تونس »[1] يقول :

١ — بأن فرنسا قد جعلت كل شىء للمعمرين (المستعمرين) الفرنسيين حتى المجلس الشورى ، فأعطتهم الأغلبية فيه ، وأعطتهم حق الانتخاب وأن التعديلات التى أدخلت فى نظامه فيما بعد لم ترض الوطنيين غليلا ، فالمجلس الكبير لم يكن مجلساً تشريعياً ، وليست له أية سلطة فى المسائل التى تتعارض مع مصالح الاستعمار الفرنسى : ويرى الوطنيون التونسيون أن حق التمثيل النيابى هو حق التونسيين وحدهم ، ولا يجب أن تشترك فيه الجاليات الأجنبية .

٢ — أن الوزارة التونسية حتى فى شكلها الحاضر ليست لها سلطة حقيقية ، فليس للوزير الأكبر حتى الآن (١٩٤٧) نفوذ رؤساء الوزارات ، فرئيس الوزارة الحقيقى هو المقيم العام يليه الكاتب العام الذى يجمع فى يديه كل السلطات الإدارية ، ولم يرض الوطنيون التونسيون عن نظام « التشارك » فى الحكم بينهم وبين الفرنسيين .

٣ — وفى ناحية القضاء لا يرضى الوطنيون التونسيون بانتزاع جانب كبير من سيادة تونس فى الناحية القضائية ، فإنشاء المحاكم الفرنسية وجعل الجرائم السياسية من اختصاصها جعل منها « أداة تستخدم لإرهاب الوطنيين والقضاء على الروح القومية » .

(١) طبعة مطبعة الرسالة ١٩٤٨ باشراف مكتب المغرب العربى ، انظر ص ٣١ وما بعدها ، ويشتمل كتاب الدكتور الحبيب تامر فى آخره على مراجع فرنسية كثيرة درست نظام الحماية الفرنسية من نواحيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتوضح جيداً وجهة نظر فرنسا والفرنسيين فى ذلك النظام .

٤ — وفى المجالس البلدية يرى الوطنيون التونسيون الغبن واقعاً عليهم من حيث عدالة توزيعها ، وقصرها على الأماكن التى بها جاليات أجنبية ، ومن حيث أن صاحب النفوذ الحقيقى فيها هو الوكيل الفرنسى والرقيب المدنى الفرنسى الذى لا ينفذ من قراراتها إلا ما يشاء .

٥ — وأن فرنسا قد وضعت يدها على الإنتاج والتداول ، وأطلقت فى هذه الناحية يد الفرنسيين والأجانب ، وأن أراضى تونس تغتصب لصالح هؤلاء بحجة أو بأخرى سواء فى ذلك أموال الدولة أو الأراضى المجاورة للغابات أو أراضى القبائل أو الأوقاف ، ورأى التونسيون فى هذا سلباً لحقوقهم فى الملكية واعتداء على الشريعة الإسلامية : وأن فرنسا قد أنشأت صندوق الاستعمار لمساعدة المستعمرين الفرنسيين كما خصصت لهم جزءا من مالية تونس نفسها ، وأنشأت لهم المصارف لإقراضهم الأموال ، فاستولوا على كثير من الأراضى وعلى جانب كبير من الإنتاج الزراعى ، وفى هذا إفقار للبلاد وإثراء للمستعمرين ، وكذلك فى الصناعة : وجد الوطنيون فى الاتحاد الجمركى بين فرنسا وتونس غنما لفرنسا وغرماً لتونس ، ففرنسا قد احتكرت لنفسها أسواق تونس الداخلية وقضت على حرية تونس فى تقرير سياستها الجمركية ، كذلك استغلال الفرنسيين للثروة المعدنية وجد فيه الوطنيون وفى الاستعمار الزراعى فرضاً من جانب فرنسا لسيطرتها الإقتصادية بعد فرض السيطرة السياسية .

٦ — ولم ترق الوطنيين سياسة فرنسا المالية من حيث الإكثار من الضرائب غير المباشرة التى يقع عبؤها على كاهل التونسيين أكثر من غيرهم ، وساءهم أن فرنسا اعتمدت جانباً من ميزانية البلاد لخدمة الاستعمار فى أداته (الموظفين الفرنسيين) وفى هجرة المستعمرين ، فى الوقت الذى لا تنال فيه المرافق التونسية إلا القليل .

٧ — وأما الحريات العامة فهى فى نظر الوطنيين لا وجود لها ، فالصحافة الوطنية قد أرهقت بشتى القيود ، فكانت تفرض عليها الغرامات وتعطل لأوهى الأسباب ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه حرية الصحافة الفرنسية مكفولة ، ولذا رأى الوطنيون فى وقت من الأوقات إصدار صحفهم باللغة الفرنسية ، ولكن هذا لم يمنع حكومة الحماية من فرض قيود جديدة . وتعرض أصحاب الصحف التونسية

لدفع الضمانات المالية الكبيرة عند إصدار صحفهم وللحبس وللغرامات إذا حادوا عما تشتهيه حكومة الحماية، ففرنسا فى نظر التونسيين، تنكرت لجميع المبادئ الديموقراطية، فقيدت حرية الرأى والاجتماع والتنقل.

٨ — وأما من ناحية التعليم فيعتقد الوطنيون أن فرنسا عملت على إضعاف الروح القومى بالتقليل من شأن اللغة العربية والاستعاضة عنها باللغة الفرنسية، كما لم يرق جانباً من الرأى العام التونسى محاولات فرنسا تنشئة الوطنيين نشأة فرنسية، واتهمت حكومة الحماية «بأنها لا تسعى بصفة عامة إلى نشر التعليم فى تونس»، «وأنها وضعت البرامج لإبعاد التونسيين عن الثقافة الحقيقية». وأنها مانعت مدة فى إنشاء مدارس حرة أهلية، هذا فى الوقت الذى يرى فيه الوطنيون جعل العربية اللغة الرسمية فى التعليم.

٩ — وأما فى نواحى الصحة، فيتهم الوطنيون فرنسا بأنها لم تقم بواجبها فيها.

١٠ — وأما من ناحية الإدارة والوظائف العامة، فالوطنيون يرون أن فرنسا قد فرنست الإدارة وأكثرت من استخدام الموظفين الفرنسيين دون داع، واعتبرت اللغة الفرنسية لغة أصيلة فى الإدارات، وينعون عدم مسئولية الإدارة أمام مجلس تشريعى حقيقى، لقد رأى الوطنيون قلة عدد الموظفين منهم وضآلة مرتباتهم ورفضوا مبدأ «التشريك» مع الفرنسيين فى إدارة البلاد.

١١ — ومما ساء التونسيين سياسة التجنيس الفرنسية، فلقد حاولت فرنسا ترغيب التونسيين فى اكتساب الجنسية الفرنسية، كما حاولت فرنسة الجاليات الأجنبية، فرأى الوطنيون فى ذلك هدماً لكيان الشعب التونسى وحرمانه من تفوقه العددى.

* * *

هذه هى الأسباب التى استعرضها الدكتور الحبيب تامر بالتفصيل فى كتابه، وهى أسباب، كما هو واضح متصلة بنظام الحماية نفسه، وهناك عوامل أخرى خارجية ليست بقليلة الأهمية فى استثارة الروح القومى فى تونس وتغذيته.

ومن أهم هذه العوامل الخارجية العامل العام، فالربع الأخير للقرن التاسع عشر عصر القوميات الناهضة المتوثبة التى تعمل على إحياء ماضى البلاد وتجد للظهور والعظمة فالعصر عصر القوميات الإنجليزية والفرنسية والألمانية...

والتركية ، وبالرغم من قطع حكومة الحماية لكل صلة بين تونس وتركيا ، إلا أن عدداً كبيراً من الأهالى ظل يعتقد إن خطأ وإن صواباً بكبير الروابط التى تربطهم بهذه الدولة الإسلامية الكبيرة المكافحة ، لاسيما وأن هذه الدولة ظلت مجاورة لهم من ناحية الجنوب الشرقى فى طرابلس ، وظل عمالها يعملون على استثارة الأهالى على الحكم الفرنسى ، فبقى تطلع الوطنيين إلى تركيا طالما كانت مجاورة لهم فى طرابلس ، فلما قامت الحركة الدستورية فى تركيا قام الوطنيون التونسيون يطالبون بدستور وبنظام دستورى ، ولذا سمى الحزب الوطنى بحزب الدستور .

وعمل على هياج الخواطر فى تونس قيام الحرب التركية الإيطالية فى طرابلس ، فلقد أحدث الغزو الإيطالى لهذه البلاد رجة كبيرة اهتزت لها أرجاء العالم الإسلامى على شواطىء البحر الأبيض المتوسط ؛ وفى تونس المجاورة لطرابلس بصفة خاصة ، ولكن كان يؤيد فرنسا فى سياستها الاستعمارية فى تونس انجلترا وروسيا ، فى حين أن المانيا لم تهتم أبداً باثارة عراقيل فى وجه السياسة الفرنسية فى هذه المنطقة من العالم ، ولقد ازدادت أهمية تونس فى نظر فرنسا خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين للبرنامج البحرى الذى قامت به ولازدياد أهمية ثغر بنزرت كقاعدة بحرية كبيرة ، فطالما كان لفرنسا طولون فى شمال البحر الأبيض وبنزرت فى جنوبه استطاعت أن تسيطر إلى حد ما على البحر الأبيض المتوسط .

ومع أن مركز فرنسا ظل ثابت الأركان من الناحية الدولية ، فلقد هاجم الوطنيون التونسيون نظم الحماية الفرنسية فى صحفهم واجتماعاتهم ، وطالبوا بحكم دستورى مسئول ، ووجدت الحكومة الفرنسية نفسها مضطرة إلى الإلتجاء إلى القوة لقمع الحركة وإغلاق صحفها وطرد زعمائها من أرض الوطن .

لقد شاهدت السنوات العشر الأخيرة للقرن التاسع عشر بدء ظهور الحركة القومية التونسية ضد الاستعمار الفرنسى ، وكان فيها أعضاء بارزون من أمثال الهادى السبعى ومحمد السلامى ، وعلى كاهيه والشيخ زروق ... وسرعان ما انضم إلى هؤلاء رجل سيكون له شأن فى الكفاح الوطنى ، وسيكون دائماً له مركز ممتاز فى الحركة القومية التونسية ، ذلك الرجل هو الأستاذ الثعالبى . لقد تأسس الحزب

الوطني الإسلامي وعمل على نشر دعايته وتنظيم حركته، وقابل الفرنسيون هذه الدعوة بالاضطهاد وإغلاق الصحف أمثال المنتظر والمبشر والرشاد، ولذلك كان من الواجب الدعوة للقضية التونسية في الخارج، وأخذ الثعالبي على عاتقه هذه المهمة، وقام بها خير قيام في مصر وتركيا وأوربا.

ويلاحظ أن الحركة القومية التونسية في أول أمرها وإن كان هدفها الأخير هو تحرير تونس إلا أنها نادت أولا بالدستور، فهي حركة سلمية دستورية تطالب بتحرير تونس في الداخل، تطالب بالاصلاح الديني والاجتماعي، لقد كان حزب الدستور في أول أمره حركة قبل أن يكون حزباً فلقد ضم عناصر مختلفة لا يربطها سوى كره الحكم الفرنسي.

أثناء الحرب الكبرى الأولى وبعدها

قاسى الثعالبي هو وأقرانه في سبيل الوطن التشريد والاعتقال، ولكن وسائل القمع والارهاب مهما اشتدت لم تستطع القضاء على الحركة القومية.

لقد قامت الحرب العالمية الأولى ولعبت فيها تونس دوراً مهماً إلى جانب فرنسا، فلقد أمدت فرنسا في أشد أوقات محنتها بالجنود والصناع والعمال، وبمنتجات البلاد الزراعية والصناعية وبكل مهمات الحرب التي تستطيعها، واشترك في هذه الحرب عدد كبير من أبناء تونس وفقد منهم الكثير، لقد غادر تونس ٦٣ ألف جندي من أبنائها مات وفقد منهم خمسة عشر ألفاً، وأخلص الباي لفرنسا في أحلك أوقاتها، ولعبت الموانئ التونسية وخاصة بنزرت دوراً ظاهراً في الحرب، فلقد كانت مأوى وملاذاً لسفن الحلفاء وأساطيلهم، وفيها تدرب الجيش العربي الموالي للحلفاء، لقد أصبحت بنزرت قاعدة جيش الشرق، وحققت كل ما عقده عليها الفرنسيون من آمال.

على أن الوطنيين لم ينسوا قضيتهم إبان هذه الحرب الضروس، فلقد شجعت ثورة الطرابلسيين على إيطاليا قيام الثورة في جنوب تونس، وسرعان ما انضم اليها بعض القبائل، واضطرت بعض الحاميات الفرنسية إلى الانسحاب أمام جيوش الثورة، ولقد انضم إلى هذه الثورة الشيخ علي بن عبد اللطيف وأخوه

يتبعهما عدد لا بأس به ، وقامت وقائع استشهد فيها الزعماء ، واستمرت الثورة محتدمة فى الجنوب من سنة ١٩١٥ إلى سنة ١٩١٨ ، وبعد انتهاء الحرب الكبرى ، لم يجد الثائرون بداً من الهرب إلى طرابلس أو التسليم ، لقد استلزمت الثورة فى جنوب تونس شغل خمسة عشر ألف جندى فرنسى ، جرح وقتل منهم أكثر من ألفين .

وبينما كانت نار الثورة مستعرة فى الجنوب كان رجال السياسة الوطنيين يحاولون الاتصال بالدول الوسطى كالمانيا ويعلقون بعض الآمال على انتصارها ، ولكن بانتصار الحلفاء انتهت هذه الآمال ، وعلى أى حال لقد قامت تونس بكثير من التضحيات أثناء هذه الحرب ، وكانت تنتظر أن تقوم فرنسا بشىء من التضحية فى سبيل تحقيق مطالب التونسيين ، ولكن ذلك لم يحدث ، فلقد جاء بعد الحرب مباشرة المقيم العام فلندان (Flandin) معلناً أنه سيبذل جهده فى سبيل جعل تونس امتداداً لفرنسا !!

لقد ازداد مركز فرنسا بعد الحرب قوة فلقد خرجت من الحرب منتصرة وأقوى دولة فى القارة الأوربية من الناحية الحربية ، كان انتصار فرنسا وانجلترا انتصاراً للامبريالزم والاستعمار الإنجليزى الفرنسى ، ومع ذلك فقد ظهرت مبادىء ستخفف من وطأة ذلك الانتصار ، وستضع حداً ما للفكرة الاستعمارية ، فقرب أواخر الحرب أعلن الرئيس ولسن مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، فكان لذلك المبدأ أثر سحرى فى كل الشعوب المغلوبة على أمرها فقامت تطالب بحقوقها ، وكان لذلك المبدأ أثر كبير فى تونس .

فى سنة ١٩١٩ تأسس الحزب الحر الدستورى التونسى على يد الثعالبى وصحبه ، وانتشرت فروعه فى المدن التونسية ، وأصبح قوة شعبية لها وجودها ولها خطرها ، وأخذت الحركة العمالية فى الظهور قوية ، وفى نفس الوقت تركزت حركة الشباب التونسى المثقف حول صحيفة «صوت التونسى» التى أصدرها الأستاذ الشاذلى خيرالله ، وعقد الوطنيون مؤتمراً فوضوا فيه الأستاذ الثعالبى العمل على إنقاذ تونس وتحريرها إذا أمكن ، وإلا فالمطالبة ببرلمان يمثل الشعب منتخب انتخاباً حراً وتكون الحكومة مسئولة أمامه : واتفق أعضاء المؤتمر على إرسال مذكرة

إلى الرئيس ولسن تطالب باستقلال تونس مبينة أن الحماية قد فرضت بالقوة فليس لها سند قانوني، وأرسل الأستاذ الثعالبي إلى باريس ليتصل برجال السياسة المجتمعين في مؤتمر الصلح وللدعاية التونسية فأصدرت كتاب « تونس الشهيدة »[1]، ووزعت آلاف النسخ منه على رجال السياسة والصحافة ، وشرح رجال الوفد التونسي قضية البلاد لرجال السياسة الذين استطاع الاتصال بهم ، وعرض بالفعل على الحكومة الفرنسية مشروعا وسطا ، مستق من المطالب التي قررها الحزب الحر التونسي ، وهذا هو نص هذه المطالب :

« ١ — مجلس تفاوضي (تشريعي) يتألف على التساوي من نواب تونسيين وفرنسيين معينين بالانتخاب العام ، يملك عرض المسائل على المفاوضة وله سلطة مالية غير محدودة

٢ — مسئولية الحكومة أمام هذا المجلس

٣ — التفريق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية

٤ — قبول التونسيين في كل الوظائف الإدارية بشرط الكفاية

٥ — المساواة التامة في مرتبات الموظفين الذين يشغلون منصباً واحداً دون تميز

٦ — تشكيل مجلس بلدية بالانتخاب العام في كافة مدن المملكة

٧ — حرية الصحافة والاجتماعات والمؤسسات

٨ — التعليم الإجباري

٩ — مشاركة التونسيين في شراء أراضي الاستعمار وأملاك الدولة » .

هذه المطالب تظهر رغبة التونسيين الملحة في إصلاح المساوىء التي لمسوها والتي تأملوا منها ، ويظهر فيها أيضاً روح الاعتدال الشديد ، فلقد اعترف الوطنيون بالحماية وموظفيها الأساسيين : المقيم العام وقائد جيش الاحتلال وقائد الأسطول ، وبحقوق الفرنسيين في الاشتراك في الحكم ، ولكنهم أرادوا إلى جانب ذلك أن يكون لهم نصيب في إدارة بلادهم والسير بها نحو الاستقلال .

ولكن فرنسا التي خرجت من الحرب الكبرى منتصرة قد قهرت أعداءها ، لم تكن مستعدة لقبول هذه المطالب ، ولم تكن لتلقي بالا للشعور القومي المتأجج في شمال افريقيه ، فهي ما انفكت تعتقد أن سكان هذه البلاد لم ينضجوا النضج

(١) La Tunisie Martyre et ses Revendications.

السياسى الكافى للاستقلال ، وهى ترى تدعيم الامبراطورية الفرنسية كسند قوى لفرنسا إبان أزماتها الشديدة ، ولا سيما أمام ازدياد السكان المخيف فى المانيا ، ولقد ربطت بعض الأوساط الفرنسية بين الحركة القومية فى تونس والحركة البلشفية ، نظراً لعطف بعض الأحزاب اليسارية فى فرنسا على الحركات القومية .

ولكن ذلك الموقف العدائى من جانب الحكومة الفرنسية لم يضعف من شأن الحركة القومية فى تونس ، فلقد انضمت اليها عناصر جديدة ، فالباى الناصر الذى أخلص لفرنسا أثناء الحرب انضم إلى الحركة القومية يوليها عطفه ورعايته ، فما كان يروقه ما وصلت اليه سلطة الباى ، وما كان يروقه المستوى المادى الذى هبطت اليه عائلته ، ويظهر أنه كان ينتظر من الحكومة الفرنسية التى خدمها باخلاص مدة الحرب الطويلة أن تعمل على زيادة سلطته (فلقد كان اتجاه الحكومة الفرنسية بعد الحرب هو الانتقاص من سلطة الباى) وتحسين مركز عائلته وأن تجيب البلاد إلى بعض المطالب العادلة مثل إنشاء مجلس تشريعى وعدم التدخل فى الأمور المتصلة بالدين مثل الأوقاف ، ولذا فهو ينتهز فرصة رغبة رئيس الجمهورية الفرنسية مسيو ميلران فى زيارة تونس ليتقدم بمطالب[1] إلى الحكومة الفرنسية واشترط قبولها الاستمرار فى الحكم وهذه المطالب هى تقريباً نفس مطالب الوطنيين فى ذلك الوقت .

ولقد وعد الفرنسيون بالنظر فى هذه المطالب بعد انتهاء زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية لتونس ، ولكن لم يتقيد الفرنسيون بوعدهم ، إذ رأى المقيم الفرنسى العام لبسين سانت (Lucien Saint) أن يلوح باستخدام القوة وهدد الباى وانتهى الأمر بموت الناصر .

وفى أثناء زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية لتونس ، رأى ذلك الرجل أن يشيد بالجهد الكبير الذى بذله المستعمرون الفرنسيون فى هذه البلاد ، وطالبهم بالاتحاد مع الأهالى ، وانتهز ميلران هذه الفرصة لينصح الباى عند زيارته له « بأن الشعور السياسى الذى قد يتأثر به الجمهور خارج قصر الباى لا يجب أن يجد سبيله أبداً إلى داخل القصر » !

(١) مؤرخة ٢ إبريل ١٩٢٢ .

على أن فرنسا وإن وقفت أمام مطالب الوطنيين وأهملت مطالب الباى ؛ إلا أنها رأت أن تخطو خطوة فى سبيل الإصلاح وتهدئة الرأى العام فأنشأت مجلساً جديداً محل المجلس الشورى القديم ؛ هو المجلس الكبير يتكون من قسمين : أحدهما فرنسى والآخر تونسى ، وعدد أعضاء القسم الفرنسى أكثر من عدد أعضاء القسم التونسى ، فالقسم الفرنسى كان مكوناً من ٥٢ عضواً تنتخب الغرفة التجارية والصناعية ٢١ منهم ، ٣١ تنتخبهم الجالية الفرنسية ، وأما القسم التونسى فيتكون من ٢٦ عضواً تنتخبهم الغرفة التجارية والزراعية التونسية ، وهذان القسمان يجتمعان منفصلين ، وفى حالة اختلاف رأيهما تكون لجنة للتحكيم ، ومهمة هذا المجلس الأساسية النظر فى الميزانية التى تقدمها له الحكومة ، كما له أن يقول رأيه فى مسألة القروض العامة ، وأنشأت الحكومة الفرنسية كذلك مجالس القائديات لمناقشة الحاجات الاقتصادية المحلية ، ويمثل فيها أعيان الاقليم ، وقسمت تونس خمسة أقسام لكل منها مجلس ينظر فى الأمور الاقتصادية لذلك القسم ، ويدرس حاجاته ومطالبه ، وأعلنت حكومة الحماية أنها ستتبع سياسة تقدم وعدالة بالنسبة للشعب التونسى ، وحذرت الأهالى من طائلة القانون إذا وقفوا فى سبيل ذلك .

لقد رأت الحكومة الفرنسية فى ذلك التعديل وإدخال العنصر التونسى فى المجلس السابق ذكره وفى مجالس القائديات ليقول رأيه ويعبر عن حاجات التونسيين الاقتصادية ؛ قدراً كافياً من إشراك التونسيين فى أمور الحكم ، كما رأت فيه زيادة للحرية وتقليلا للمركزية ، ولم تقف فرنسا عند هذا الحد بل أدخلت تعديلات فى ذلك المجلس وخاصة فى سنة ١٩٤٥ ، وأهم هذه التعديلات إيجاد المساواة فى عدد الأعضاء بين القسمين الفرنسى والتونسى ، فحددت لكل قسم ٥٣ عضواً منتخباً ، واشترط القانون للانتخاب شروطاً خاصة مثل مستوى معين من التعليم ، ونصاب مالى خاص ، وأصبح من حق ذلك المجلس النظر فى الميزانية والمناقشة فى حدود ثلثيها تقريباً ، فلقد أخرج من اختصاصه مخصصات الباى ودار المقيم العام والبوليس والإدارة المالية ، ولكن مهما قيل عن زيادة إشراك العنصر التونسى فى هذا المجلس ، فرأى ذلك المجلس لا زال استشارياً ، ولا بد من عرض آرائه على حكومة باريس ، ثم إن ذلك المجلس لم يكن له الحق فى النظر فى الأمور السياسية والدستورية .

ورأت حكومة الحماية أن تمضي خطوة أخرى في سبيل استرضاء التونسيين، فبعد أن كانت الأراضي توزع على المستعمرين الفرنسيين فحسب: أعطى شطر منها للوطنيين لتشجيعهم على الاستقرار والإنتاج الزراعي، وفي سنة ١٩٣٢ اعترفت حكومة الحماية بنقابات العمال التونسية وبتحديد ساعات العمل بثماني ساعات.

على أن كل هذه الخطوات لم تمنع الوطنيين التونسيين من المطالبة بالإصلاح الحقيقي، فمثل هذه الخطوات كانت وئيدة في نظرهم لا تشفي غليلا، فقامت المظاهرات والاضطرابات في المدن: وخاصة وأن سلوك فرنسا في بعض المسائل لم يكن مرضياً لكرامة الشعب التونسي، ومثل ذلك تشجيع التونسيين على التجنس بالجنسية الفرنسية وإظهار حكومة الحماية لرغبتها في الاحتفال بمرور خمسين عاماً على اعلان الحماية، فأثار هذا التصرف حفيظة الوطنيين، وكان أن أنشأ فريق منهم صحيفة «العمل التونسي»، وصحيفة «لسان الشعب»، وتأسس الحزب الدستوري التونسي الجديد بزعامة الأستاذ الحبيب أبو رقيبه، وهو رجل حديدي الارادة اجتمعت فيه الثقافة الشرقية والعربية، واشترك ذلك الرجل في الحركة القومية اشتراكا واضحاً، ونظم ذلك الحزب نشاطه السياسي في العاصمة وفي الأقاليم، فكون اللجان وأكثر من الاجتماعات والدعاية للحركة، وليس هنا المجال للدخول في الخصومات التي وقعت بين الحزب الدستوري القديم والحزب الدستوري الجديد ولا التعمق في اختلاف برامجهما، ولكن يكفي أن نقول هنا أنه ربما كان برنامج الحزب الجديد أكثر وضوحا وتحديداً، وربما كان ذلك الحزب الجديد أكثر رغبة في الاتفاق مع فرنسا من الحزب القديم، فهو كما يظهر يتبع سياسة عملية تمليها الحوادث والظروف، وهو أكثر اهتماماً بالتنظيم للحركة وبالنشر والدعاية لها، وأكثر تمشياً مع الحياة الحديثة المتأثرة بالثقافة الفرنسية؛ فهو لا يتبع مذهباً أو طريقة إسلامية معينة، ولكن كليهما يؤمن بضرورة الاعتراف بسيادة تونس وإشراف التونسيين على إدارة شئونهم بأنفسهم.

ورد الفرنسيون على الحركة الجديدة بالالتجاء إلى الوسائل القديمة، وسائل القمع واعتقال زعماء الحزب الجديد، ولكن في عهد وزارة بلوم الإشتراكية، حاول المقيم الفرنسي العام جيون (Guillon) في سنة ١٩٣٦ أن يتفق مع الزعماء التونسيين قبل إطلاق سراحهم: على أساس ألا يطالبوا بإلغاء الحماية، وأن يكون

هدفهم المطالبة بالإصلاح والعدالة وزيادة الحرية والتعاون مع الشعب الفرنسى ، وأخلى سبيل الزعماء ، وسمح للأستاذ الثعالبى بالعودة إلى بلاده فاستقبل استقبالا مشهوداً ، على أن هذا لم يعن انتهاء الحركة القومية ؛ فمطالبها لم تتحقق بعد .

لقد حاول الأستاذ أبو رقيبه التفاهم مع الحكومة الفرنسية على أساس إرضاء مطلب الشعب التونسى فى حكم نفسه بنفسه ، وذلك عن طريق إنشاء برلمان وإيجاد حكومة مسئولة ، ولكن الحكومة الفرنسية لم تستطع الموافقة على هذه الفكرة وسقطت الوزارة التى كان الوطنيون يعلقون عليها بعض الآمال ، وقاومت الجالية الفرنسية فكرة التفاهم على حساب ما اعتبرته مصالحها الخاصة ؛ التى ترمى إلى تقوية نفوذ فرنسا لا إضعافه ، ورأى الوطنيون التونسيون ضرورة السعى إلى اكتساب حلفاء لهم فى الخارج من أقرانهم فى الجزائر ومراكش ، فالآمال والآلام واحدة ، ورؤى تكوين جبهة متحدة من سكان المغرب ضد فرنسا ، كما رؤى ضرورة الاتصال بالدول العربية فى المشرق ، وقامت الاضطرابات عنيفة فى تونس فى سنة ١٩٣٧ ، وتوالت حركات الإضراب والمصادمات التى سالت فيها الدماء من الجانبين ، وتلتها الاعتقالات ، فقامت المظاهرات صاخبة عنيفة فى كل أجزاء تونس ، وخاصة فى يوم ٨ أبريل سنة ١٩٣٨ ، فقررت الحكومة الفرنسية القضاء على الحزب الدستورى الجديد ، فاعتقلت رجاله وأغلقت ناديه وعطلت صحفه ، وأعلنت الأحكام العرفية ، وقابل الوطنيون العنف بالعنف .

وأخذ الموقف فى تونس يتأزم يوماً بعد يوم بازدياد خطر قيام حرب عالمية ثانية فى أوروبا ، ومع أن فرنسا قد شغلت بحرج الموقف على حدودها الشرقية إلا أنها سارت قدماً فى تنفيذ سياستها الإستعمارية ، بالعمل على زيادة عدد المستعمرين الفرنسيين فى المناطق الزراعية والصناعية ؛ وفى وظائف الحكومة ، كما سهلت للأجانب التجنس بالجنسية الفرنسية ، بحيث يصح أن يتجنس بالجنسية الفرنسية كل من ولد فى تونس ، وكان أحد أبويه قد ولد فى هذه البلاد .

تونس أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها

بعد اتفاقية ميونخ فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، ازدادت العلاقات توتراً بين فرنسا وإيطاليا ، فلقد أصبحت لإيطاليا قوة جديدة بعد اتحادها الجانب الألمانى ،

وأعلن فى مجلس النواب الإيطالى فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨ تمسك الايطاليين بحقوقهم فى تونس وجيبوتى وكورسيكا ، وتأزم الموقف فى البحر الأبيض المتوسط بدرجة اضطرت رئيس الوزارة الفرنسية مسيو دلاديه إلى زيارة شمال افريقيه ، وخاصة تونس وبنزرت قاعدة فرنسا البحرية الكبرى ، وخط ماريت على الحدود التونسية الليبية ، وأعلن رئيس وزارة فرنسا فى لغة لا تقبل الريب تمسك فرنسا بكل أجزاء إمبراطوريتها والدفاع عنها بكل قوتها .

ولكن هذا الاعلان لم يثبط من عزيمة إيطاليا ، فلقد هاجمت الصحافة الايطالية فرنسا هجوماً عنيفاً وأعلن موسوليني فى ٢٦ مارس سنة ١٩٣٩ أن القوة وحدها هى التى ستفصل فى الخلافات بين فرنسا وإيطاليا ، فلقد انتهى عهد الكلام عن التعاطف والصلة اللاتينية ، وفى ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ أمضت إيطاليا فى برلين معاهدة التحالف السياسى والحربى بين إيطاليا والمانيا ، وكان مفهوماً من هذا التحالف أن المانيا أعطت إيطاليا حرية التصرف فى تونس .

ودخلت فرنسا الحرب فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ، ولا زالت الحركة القومية التونسية على أشدها والزعماء لا يزالون معتقلين والنفوس ما زالت قلقة مضطربة ، ولم يذهب الجيش التونسى هذه المرة إلى فرنسا ، وإنما أبقاه الفرنسيون فى تونس للدفاع عن البلاد إذا فكر الإيطاليون فى غزوها ، لقد رفض الجنود التونسيون فى الواقع الاشتراك فى الحرب إلا اذا أخلى الفرنسيون سراح المعتقلين ، فما كان من الطبيعى دخول التونسيين فى حرب تزيد فى قوة الأغلال التى كبلت بها حريتهم ، ولكن فرنسا خشيت التراجع حتى لا يضيع نفوذها فى شمالى افريقيه ، فهى إذن لم تحد عن خطتها وقررت استخدام العنف وأعلنت الأحكام العسكرية وأذاقت الوطنيين حقيقة سوط عذاب .

ولما خارت قوات فرنسا أمام جحافل الألمان فى بدء صيف سنة ١٩٤٠ أعلنت إيطاليا الحرب على جارتها اللاتينية وعلى انجلترا ، فدخلت تونس غير محاربة ميدان الحرب ، فهاجمت الطائرات الايطالية قواعد تونس ، وقامت الطائرات الفرنسية من تونس بغارات على صقلية ، ولم يكن تسليم المارشال بيتان للألمان معناه انتهاء اشتراك تونس فى الحرب ، فلقد أعلن الجنرال ديجول

من لندن استمرار المقاومة الفرنسية ، وحين نزل الأمريكيون والإنجليز بقوات كبيرة بقيادة الجنرال أيزنهور اضطر الألمان إلى إنزال قوات هائلة فى تونس بقيادة الجنرال نهرنج (Naehring) واحتلوا قواعدها المهمة ، وتحولت تونس إلى ميدان حرب حقيق ، فقد أخذت قوات الإنجليز بقيادة مونتجمرى فى التقدم السريع إلى تونس بعد موقعة العلمين ، وأخذت القوات الإنجليزية والأمريكية والفرنسية فى مهاجمة تونس من ناحية الغرب ، وذاقت تونس حقيقة ويلات الحرب ، وبذلت تضحيات كبيرة لفرنسا وللحلفاء فى بلادها وما لها وأرواح أهلها ، وبعد أن طرد الألمان عادت تونس قاعدة هائلة للحلفاء سهلت لهم بلا شك مهاجمة جنوب إيطاليا وإخراج إيطاليا من الحرب .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية ظهرت حركة العصيان بين الجنود التونسيين فقضت عليها فرنسا بكل عنف ، فلقد كانت حياتها ، كما ترى ، فى الميزان وجردت الجنود التونسيين من أسلحتهم ، وبالرغم من ذلك فلم تكن الحالة هادئة فى تونس فقد قامت الثورات وازدادت أعمال التخريب ، ولجأت فرنسا إلى سياسة الاعتقال ، وبالرغم من ذلك فلقد استمرت الحركة القومية فى نشاطها ، وحين نزلت جنود المحور زادت الحركة القومية نشاطاً ، وخاصة بعد أن حرر الألمان عدداً كبيراً من المعتقلين ، ولقد قام الزعماء بجهود كبيرة لدى حكومتى برلين وروما لاقناعهما بقبول استقلال تونس وتحريرها نهائياً من الحكم الفرنسى ، وأنشأوا لهم مكتباً وصحيفة فى برلين هى « المغرب العربى » كما عملوا على بث الدعاية للقضية التونسية بين زعماء المغرب وفى البلاد العربية وأنشئت صحيفة « إفريقيه الفتاة » .

ولما عاد الاحتلال الفرنسى إلى تونس فى ذيول الجيوش الأمريكية والإنجليزية ، لجأ الفرنسيون كما قلت إلى سياسة الانتقام ممن ناوءهم العداء من الزعماء ، وخلعوا المنصف باى بحجة تعاونه مع الألمان ، ولكن الوطنيين التونسيين استمروا فى كفاحهم للوصول إلى مطالبهم ، وفى هذه المرة طالبوا بالاستقلال التام عن فرنسا ، فحاولت حكومة الحماية استرضاءهم بعض الشىء ، بزيادة العنصر التونسى فى الحكومة وفى المجلس الكبير وفى زيادة سلطة الوزراء التونسيين كما ذكرنا فى الصفحات السابقة وجعل الانتخاب محل التعيين ، ولكن

ذلك لم يكن كافياً فى نظر الوطنيين ، فلقد زادت الحركة الوطنية قوة بعد الحرب الكبرى الثانية للأسباب الآتية :

١ — انهزام فرنسا فى الحرب وعدم قدرتها على حماية نفسها فتداعى أكبر ركن يقوم عليه نظام الحماية ، وهو القدرة على الدفاع عن تونس أمام الاعتداء الخارجى .

٢ — ميثاق الأمم المتحدة الذى يتضمن ضرورة المحافظة على حقوق الشعوب الصغيرة فى الحرية والكرامة والاستقلال .

٣ — تداعى الامبراطورية الفرنسية فى شرق البحر الأبيض المتوسط ، فانتهى نظام الانتداب الفرنسى واستقلت سوريا ولبنان .

٤ — تداعى الامبراطورية الإيطالية واستقلال ليبيا المجاورة لتونس ، والتى لا تزيد مواردها على موارد تونس .

٥ — الموقف الدولى ، فلم يعد النفوذ فى البحر الأبيض المتوسط لانجلترا وفرنسا وحدهما ، إذ دخلت الولايات المتحدة عنصراً ثالثاً مهماً ، ولذا إذا كانت انجلترا بحكم مركزها الاستعمارى تؤيد فرنسا فى سياستها الاستعمارية ، إلا أنه ليس من السهل إقناع الولايات المتحدة بتأييد السياسة الاستعمارية تأييداً تاماً وكبت حرية الشعوب ، وخاصة وأن سياسة الولايات المتحدة تعمل بصفة عامة على استقرار الأمور فى البحر الأبيض المتوسط ، وهناك عامل آخر لا يقل أهمية ، وهو أن الدولة الروسية لم تكن تعمل على تسهيل الأمور للمعسكر الديموقراطى الاستعمارى فى كل أجزاء العالم .

٦ — نمو الأحزاب ونقابات العمال فى تونس وتيقظ المشرق لما يحدث فى المغرب ، لقد تفتح الوعى القومى فى الشرق وتكونت جامعة الدول العربية تعمل على توثيق الأواصر بين الشعوب العربية وتحطيم قيود الامبريالزم الأوربى . وتعطف على مطالب الشعوب التى تأثرت بالحضارة العربية والتى لا تزال ترزح تحت أعباء الاستعمار ويظهر تيقظ الشرق ونضوجه فى قيام ثلاث دول عظيمة وهى الهند وباكستان واندونيزيا ، هذه الدول التى ستكون كتلة الدول الآسيوية دعامة قوية ضد الاستعمار والامبريالزم .

ولقد اتجه الأحرار التونسيون أول ما اتجهوا نحو جامعة الدول العربية التى انشئت بمقتضى بروتوكول الاسكندرية فى سنة ١٩٤٥ فزار مصر فى هذه السنة الاستاذ الحبيب أبورقيبه لضم العالم العربى إلى جانب القضية التونسية . وتأسس فى القاهرة فعلا مكتب الحزب الحر الدستورى التونسى ، وزار الأستاذ يوسف الرويسى بعض أجزاء الشرق الأدنى لنفس هذا الغرض .

فلم ترق فرنسا هذه الخطوة وأجابت بحركة قمع شديدة اضطر أمامها الرأى العام التونسى الحر إلى اتخاذ موقف حاسم وإعلان المطالبة بالاستقلال التام واجتمع مؤتمر مثلت فيه الهيئات التونسية الوطنية المختلفه ووافق على ميثاق وطنى هذا نصه :

« حيث كانت البلاد التونسية قبل سنة ١٨٨١ دولة مستقلة ، تربطها بالخلافة الاسلامية روابط روحية أكثر منها سياسية ، وحيث كانت السيادة التونسية معترفا بها دوليا ، وقد أيد هذا خاصة ما أبرمته تونس من مختلف المعاهدات مع الدول ، وحيث عمدت فرنسا — بعد أن وافقت على استقلال البلاد لدى الدولة العثمانية نفسها — ألى إرغامها على قبول حمايتها ، بمقتضى معاهدة أجبر الملك محمد الصادق على إمضائها بالقوة القاهرة ، ولم يصادق عليها الشعب يوماً من الأيام ، وحيث أن معاهدة باردو لم تخرج تونس من الاسرة الدولية ، ولم تجردها سلطتها الخارجية وحيث أن الحماية قد استحالت — بعد مضى خمس وستين سنة — إلى نظام استغلالى استعمارى ، جردت به تونس من سيادتها ومن خيراتها تجريداً منظماً ، فى حين أن مفهوم معاهدة باردو واتفاقية المرسى ومنطوقها يقضيان بأن تكون الحماية نظاما وقتيا شبيها بوصاية بسيطة .

« وحيث أن الدولة الحامية لم تلتزم حدود سلطة المراقبة ، وحلت محل الدولة المحمية فى مباشرة الحكم والتصرف فى الشئون العامة ، وحيث أن السلطة الفرنسية قد استحوذت على السلطة التشريعية التى هى حق خاص لجلالة الباى — حتى أصبح جلالته — شبيها بموظف شرفى سام مضغوط على حريته الشخصية ، وأن وزراء الدولة التونسية صاروا مجرد شخصيات لتزيين المحافل ، وأن العمال

(المديرين والمحافظين) أصبحوا أعوانا ينفذون أوامر المراقبين المدنيين الفرنسيين، وحيث أنها نزعت سلطات جميع الموظفين التونسيين وأسندتها لموظفين فرنسيين، لم تكن خبرتهم ولا نزاهتهم فى غالب الأحيان سالمتين من الطعن .

« وحيث أن فرنسا التى التزمت علانية بحماية شخص الباى وعائلته، قد خرقت المعاهدات مرة أخرى، فخلعت عنوة ملك البلاد الشرعى، جلالة محمد المنصف معتدية حتى على القواعد الأصلية للدين الاسلامى .

« وحيث أن هذه الاعتداءات قد نشأ عنها نظام إدارى مضطرب لاهو إلحاق ولاحكم ذاتى، وقد ضاعت فيه الأحوال التشريعية وتلاشت فيه المسئوليات .

« وحيث سلكت فرنسا — منذ أول عهد الحماية — سياسة تفقير الأهالى مغتصبة أخصب أراضيهم، ومخصصة أكثر من ثلثى الميزانية التونسية للموظفين وجلهم — من الفرنسيين — وهى ميزانية لارقابة للشعب عليها، تتكون مداخيلها من جبايات تفرض على عدد السكان لا على الثروات، وقد فرضت على تونس سياسة نقدية وجمركية وتجارية، تضر باقتصادها، ولا تعود بالفائدة عليها فى مبادلاتها مع البلاد الأجنبية .

« وحيث كانت سياسة التفقير هذه هى نتيجة سياسة تعمير البلاد بواسطة المعمرين والموظفين، وفتح باب التجنيس للأهالى، ومنح الجنسية الفرنسية للملطيين الانجليز والروس البيض والأسبان الجمهوريين، وحتى الإيطاليين فى العهد الأخير لإكثار عدد الرعايا الفرنسيين بالنسبة لعدد الأهالى والقضاء على شخصية البلاد التونسية .

« وحيث أدى الأسراف المالى، الذى تقتضيه هذه السياسة إلى عجز سلطة الحماية عن القيام بواجباتها الاجتماعية نحو السكان العرب، من حيث المسكن والتغذية والاسعاف والتعليم .

« وحيث أهملت سلطة الحماية واجباتها الإنسانية لفائدة الرأسمالية المسيطرة على البلاد، ولم تؤد رسالتها التمدينية المزعومة التى تبرر بها فرض حمايتها على البلاد .

« وحيث أن فى تمثيل الجالية الفرنسية المقيمة فى تونس بالبرلمان الفرنسى اعتداء جديداً على السيادة التونسية ونقضاً خطيراً الأسس الدولية للحماية .

« وحيث أن التونسيين قد حرموا فى بلادهم من الحريات الأولية ، وهى حرية التفكير والنشر والقول والاجتماع والتنقل وعاشوا أكثر من عشرين سنة تحت الأحكام العرفية .

« وحيث لم تحترم الدولة الحامية تعهداتها فى حراسة أمن الدولة وسلمت البلاد لدول المحور ، بينما يبذل التونسيون دماءهم فى كل مناسبة للدفاع عن فرنسا وحلفائها .

« وحيث أن معاهدة باردو نصت على أن الحماية فى جوهرها نظام وقتى ، وأن مصالح الفرنسيين الناتجة عن هذا النظام المؤقت لا يمكن بحال أن تكون لها صفة الدوام والاستمرار .

« وحيث أنه من جهة أخرى لا يمكن لمصالح دولة حامية أن تحول دون حقوق الشعب الثابتة فى تقرير مصيره بكامل الحرية ، وحيث أن الاستعمار يعتبر بحق سبباً للتنافر بين الدول ومثاراً لمشاكل دولية ، وقد عبرت الأمم المتحدة عن استنكارها بحكم صريح ، وجعلت من بين الأهداف التى خاضت من أجلها غمار الحرب ، حق الشعوب كلها فى اختيار نوع الحكم الذى ترتضيه لنفسها واسترجاع حقوق السيادة والاستقلال إلى الأمم التى انتزعت منها قهراً .

« وحيث أن هذه النظرية الجديدة أخذت تتجلى وتتأكد أثناء المؤتمرات العالمية المختلفة ، وقد كانت فرنسا من بين الدول الاستعمارية التى صادقت على المبدأ القائل (ليس لأية أمة الحق فى أن تحكم الشعوب الواقعة تحت سيطرتها حكماً أبدياً) .

لهذا كله فإن المؤتمر الوطنى التونسى يعلن أن نظام الحماية نظام سياسى واقتصادى لا يتفق مطلقاً مع سيادة الشعب التونسى ومصالحه الحيوية ، وأن هذا النظام نظام استعمارى قضى على نفسه أمام العالم بالاخفاق بعد تجربة خمس وستين سنة ، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام والانضمام كدولة ذات سيادة إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة والمشاركة فى مؤتمر الصلح » .

ونتيجة لهذا الموقف الإيجابى رأت حكومة الحماية إدخال بعض إصلاحات فى سنة ١٩٤٧ وجدها الأحرار التونسيون غير كافية ، وظهر بشكل واضح تأييد ممثلى شعوب شمال افريقيه فى مؤتمر المغرب العربى الذى عقد فى القاهرة

من ١٥ إلى ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٧ ومثل قضية تونس فى هذا المؤتمر الأستاذ يوسف الرويسى ، ولقد طلب المؤتمر من أمين الجامعة العربية عبد الرحمن عزام قبول رياسة المؤتمر ، فقبل الدعوة وافتتح المؤتمر معبراً عن عطف الجامعة العربية على قضية المغرب (تونس والجزائر ومراكش) ، ولقد بين المؤتمر ما تنطوى عليه فى نظره السياسة الفرنسية من عدوان على حقوق سكان المغرب الوطنيين ، كما عرض المؤتمر لضرورة إحكام الروابط بين الحركات الوطنية فى بلاد المغرب جميعها ، والاتفاق على غاية واحدة هى الاستقلال التام وجلاء الفرنسيين عن البلاد ، وتكوين لجنة دائمة من رجال الحركات القومية لتوحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك والعمل على توحيد النقابات العمالية والنظم الثقافية والاقتصادية فى الأقطار الثلاثة وتوجيهها توجيهاً قومياً ، وضرورة وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث أزمة فى أى قطر منها ، ثم قرر المؤتمر رجاء الجامعة العربية (فيما يختص هنا بتونس) :

١ — باعلان بطلان معاهدة الحماية .

٢ — بأن يكون لتونس ممثل فى مجلس الجامعة العربية .

٣ — بعرض القضية المغربية على الهيئات الدولية .

٤ — وبارسال لجنة تحقيق إلى بلاد المغرب .

٥ — وبتعيين ممثلين لدول الجامعة فى أقطار المغرب .

٦ — وبالعمل على نشر الثقافة العربية فى كل بلاد المغرب وتسهيل وسائل الدراسة للطلاب المغاربة الذين يفدون إلى دول الشرق .

وصرحت أقطار المغرب الثلاثة عن رغبتها فى أن تدخل فى نطاق جامعة الدول العربية ، وخاصة وأن ميثاق الجامعة قد أوصى بإشراك البلاد المغربية فى لجان الجامعة والتعاون معها إلى أبعد حد مستطاع ، وعلى هذا الأساس أبلغ أمين الجامعة العربية فرنسا بتأييد الجامعة للمغرب العربى فى المطالبة بحقوقه المشروعة ، برهنت إذن الجامعة العربية على اهتمامها بقضية المغرب ، كما برهن المغاربة فى أكثر من موقف على تعلقهم بالجامعة وتطلعهم إلى الانضمام إليها بصفة رسمية .

لقد قررت أقطار المغرب الاستفادة من الجامعة العربية بقدر المستطاع فى ناحية التأييد السياسى وفى الضغط على فرنسا وفى تأييد قضيتها فى الهيئات الدولية ، فمن طريق الأمم العربية الممثلة فى هيئة الأمم المتحدة تستطيع شعوب المغرب متفقة مؤتلفة إبلاغ صوتها بطريقة أقوى وأكثر جدوى .

وعلى هذا الأساس اتخذ مؤتمر المغرب فى القاهرة القرارات الآتية :

١ — رفع مذكرة إلى إحدى الدول العربية تبين فيها كيف أن فرنسا واسبانيا خالفتا بسياستهما الاستعمارية المثل العليا لهيئة الأمم المتحدة ومبادئها .

٢ — ترفع الهيئات السياسية المغربية مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة تشرح فيها اعتداء فرنسا على حقوق الشعوب المغربية وحرياتها ، وتطلب إرسال لجنة للتحقيق .

٣ — إرسال مذكرة من الهيئات السياسية المغربية إلى مجلس الاقتصاد والاجتماع وحقوق الإنسان ؛ تشرح فيها كيف اعتدت فرنسا على حقوق الإنسان فى المغرب العربى وحطمت كيانه الاقتصادى والاجتماعى ، وتطلب إرسال لجنة للتحقيق .

وكان آخر الموضوعات التى قررها المؤتمر فى القاهرة التنسيق بين مكاتب المغرب فى مصر ، تكوين رابطة الدفاع عن مراكش والوفد المراكشى فى لجان الجامعة العربية ومكتب حزب الشعب الجزائرى ومكتب الحزب الحر التونسى ومكتباً يسمى مكتب المغرب العربى » .

وأما فى تونس فلقد ظهر تساند الشعب التونسى ووطنيته فى احتفاله باحياء السنة الثانية لقيام الجامعة العربية فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٧ ، فكان هذا رداً لتحية القاهرة وجامعة الدول العربية ، وفى إعلان الحداد العام فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٧ بمناسبة مرور سنة وسنين عاما على إعلان الحماية ، ثم فى الإضراب العام يوم ١٤ مايو من نفس هذه السنة احتجاجاً على خلع فرنسا للمنصف باى .

لقد بذلت الجامعة العربية كل ما تستطيع لإسماع صوت تونس للعالم وهيئة الأمم المتحدة ولكن الدول الكبرى وخاصة فرنسا وانجلترا لم تلق بالا لمطالب الشعوب الصغيرة ، ولم تحاول جادة الإنصات إلى مظالمها ، وبالرغم من هذا فقد ظهر للعالم أجمع أن شعوب شمال افريقيه لا تقف وحدها فى كفاحها للوصول إلى الحرية والاستقلال .

ولما لم تجد قضية تونس حلا حاسما ولا إنصافاً فى المنظمة الدولية حاول الحزب الحر الدستورى الجديد الوصول إلى اتفاق مع فرنسا يحفظ لتونس ولفرنسا حقوقهما ، وربما كان أعضاء ذلك الحزب يرون إمكان التوفيق بين مصلحة تونس ومصلحة فرنسا ، ولذا فى ربيع سنة ١٩٥٠ قدم ذلك الحزب برنامجه إلى الرأى العام الفرنسى والحكومة الفرنسية مبيناً أن العلاقات بين تونس وفرنسا لا تزال تعتمد على معاهدة قديمة بالية لا تتمشى مع العهد الحاضر(١) .

ولقد وجد هذا الاتجاه قبولا فى فرنسا فى بادىء الأمر ، فلقد أعلن الوزير الفرنسى روبير شومان فى نفس سنة ١٩٥٠ أن هدف فرنسا هو السير بتونس تدريجياً على مراحل نحو الاستقلال الذاتى ، فقدم بورقيبه برنامجاً يتكون من سبع نقط أهمها إيجاد حكومة تونسية مسئولة يعين الباى رئيسها ، ومجلس وطنى منتخب ، وأن تقوم العلاقات بين فرنسا وتونس على أساس من الاحترام المتبادل والتعاون بين البلدين كحاجة جغرافية ضرورية لمصلحة الشعبين التونسى والفرنسى ، وإلغاء البوليس الفرنسى ، وجاءت إجابة فرنسا على لسان ممثلها فى تونس تعد التونسيين بزيادة اشراكهم فى إدارة شئون بلادهم ، ولكنها بينت فى نفس الوقت أن فكرة القومية التى يتمسك بها التونسيون قد أصبحت فكرة قديمة ، وأنه قد حل محلها فكرة التعاون العالمى ، وأن على تونس أن تسير فى نظمها صوب استقلال داخلى يتفق مع معاهدات ١٨٨١ و ١٨٨٣ التى ارتفعت بتونس إلى مصاف دولة حديثة وأضافت إلى ذلك أن فرنسا هى التى أعلنت حقوق الإنسان وحافظت على الحضارة المسيحية !!! وأوصت فرنسا بالصبر والهدوء والنظام كى تسير المفاوضات فى جو معقول دون ضغط أو إرهاب كما أوصت بالقيام بمفاوضات تتمشى مع مصالح الجالية الفرنسية فى تونس .

ولقد أجاب الباى على هذه الوصايا بأن الإصلاحات يجب أن تتمشى أولا وقبل كل شىء مع ما وصلت إليه البلاد من تقدم ورقى وتنبه فى الوعى العام ، وتقدمت فرنسا ببعض تعديلات فجعلت رياسة مجلس الوزراء لتونسى بدلا من المقيم العام ، وأصبح لا داعى للأوامر الوزارية من توقيع السكرتير العام لمجلس

(١) مقال نشره Recent Developments in Tunisia (Apr. 1950 - May 1951) الحزب الحر الدستورى الجديد .

الوزراء ، وألغى نظام المستشارين الفرنسيين للوزراء التونسيين ولكن هذه التغييرات لم تكن كافية فى نظر الرأى العام التونسى الذى وجد أن المقيم العام لا يزال يتمتع بجانب كبير من سلطانه القديم .

على أية حال تكونت وزارة مفاوضات اشترك فيها الحزب الحر الدستورى الجديد[1] ، وكان قبول بورقيبه فكرة التعاون مخاطرة كبيرة ، فلقد اتهمه أعداؤه بالخيانة ، ولكن ذلك لم يمنعه من أن يعلن أنه يريد أن يعطى لفرنسا فرصة للوصول بتونس إلى الاستقلال ، وأن فرنسا إذا استجابت لداعيه خدمت أغراضها ونالت فى نفس الوقت تقدير التونسيين ، ولكن سرعان ما وجدت تونس أن فرنسا لم تكن ترى أبداً ما يراه الحزب الدستورى الجديد ، ولم تكن لتقبل السير بالسرعة التى يتطلبها الرأى العام التونسى ، فما كان من السهل على الحكومة الفرنسية ، كما ادعت ، التسليم بكل ما يطلب لا سيما القضاء على سلطة المقيم العام الذى هو رمز قوتها وسلطتها .

لقد بينت الحكومة التونسية فى مذكرتها إلى الحكومة الفرنسية[2] أن تجربة ١٧ أغسطس ، كانت تهدف إلى غايتين هما أولا إزالة حالة التوتر السياسى فى البلاد وثانياً المبادرة بإنجاز مجموعة من الإصلاحات الجوهرية التى من شأنها أن تسير بالبلاد التونسية فى مراحل نحو الحكم الذاتى ، ولكن هذه التجربة لم تنجح ، وذلك « للغموض الذى أحاط بالإتفاقات المبرمة أجاز تفسيرها تفسيراً ضيقاً جعلها ضئيلة للغاية هزيلة المفعول » ، « كما حدث أن الجانب الفرنسى لم يتحرر تحرراً كافياً من الأساليب القديمة ، وظن أن الإصلاحات الجديدة المزمع إنجازها يمكن إحداثها داخل نطاق الأوضاع التشريعية والنظم الحكومية والادارية القائمة ، فتجلى أثر ذلك الاعتقاد فى إصلاحات فبراير سنة ١٩٥١ فكانت إصلاحات عقيمة بل مثيرة للنزاعات التى أفسدت العلاقات التونسية الفرنسية ، وقد ترتب على إحجام الجانب الفرنسى من جهة وعلى المعارضة المستمرة التى أبداها بعض الموظفين الفرنسيين من جهة أخرى أن تزعزعت ثقة الجانب التونسى وأخذت تتلاشى » .

(١) مثل الحزب الدستورى الجديد فى الوزارة سكرتيره صالح بن يوسف .

(٢) بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٥١

واقترحت الحكومة التونسية لتصحيح الوضع [1] ، تحرير السيادة التونسية تحريراً تاماً فإن الاستقلال الداخلي الذي تنوى فرنسا تحقيقه يتناقض مع النظام الحالي في ميادين التشريع والحكم والإدارة، إن الاستقلال الداخلي معناه أن تتمتع تونس بالسيادة الداخلية والحكم الذاتي وبحقها في السير بنظمها الداخلية وفق أمانيها الخاصة ، وهذا الاستقلال الداخلي يتحقق في ثلاثة ميادين ، الحكومة والتشريع والإدارة ففي الميدان الوزاري ثبت أنه من الضروري جعل الحكومة تونسية خالصة على أن يستعين رؤساء الوزارة ورؤساء المصالح الكبرى عند الاقتضاء بإخصائيين فرنسيين ، وبذا نتجنب ازدواجا فعلياً في داخل الحكومة التونسية من شأنه أن يعرقل تطور الشئون العامة ويسيء إلى العلاقات بين تونس وفرنسا ، وفي الميدان التشريعي فإن إنشاء مجلس نيابي تونسي يضع القوانين ويراقب تصرفات الحكومة وسياستها العامة سيكون خطوة هامة في طريق الديموقراطية ، أما في الميدان الإداري فلا تتعاقد (الدولة) إلا مع الفرنسيين فيما يتعلق بالاخصائيين ، وبعد أن تسترجع تونس سيادتها الداخلية فإنه لا يكون لديها أي مانع من أن تعقد مع فرنسا اتفاقات المحافظة على أمتن العلاقات بين البلدين في الميادين الثقافية والإقتصادية والاستراتيجية ، كما تضمن للفرنسيين المقيمين بتونس التمتع بكامل حقوقهم المدنية وسلامة أملاكهم وأشخاصهم » .

هذه هي فكرة الحكومة التونسية عن الإصلاح ، وعلى هذا الأساس وحده كانت مستعدة للاتفاق مع الحكومة الفرنسية ، ولكن الحكومة الفرنسية لم تكن مستعدة للذهاب في الإصلاح إلى هذا الحد ، فهي لا تقبل بعض مطالب التونسيين ولكنها رأت ألا تضحي بمصالح الفرنسيين ، لقد كان مثار الخلاف في الواقع هل تونس للتونسيين أو للتونسيين والفرنسيين .

ووضحت فرنسا في إجابتها [2] على هذه المذكرة دهشتها من أن تونس قد أغفلت الاشارة إلى ما لفرنسا من أفضال على تونس ، وبينت أنها أي الحكومة سائرة في إنجاز رسالتها ، ولا تنوى أبداً التخلي عنها ، كما أشارت بالدور

(١) وذلك في مذكرتها السالفة الذكر .

(٢) في ١٥ ديسمبر ١٩٥١

الذى قام به المستعمرون الفرنسيون فى تقدم البلاد وحقهم فى الاشتراك فى شئون البلاد السياسية ، ومع ذلك فقرنسا ما فتئت ترغب فى إجابة التونسيين إلى مطالبهم التى تتلاءم مع رسالة فرنسا ومع الديموقراطية ، ونادت بضرورة التعاون التونسى الفرنسى فى إدارة الشئون العامة للبلاد .

ولم تجد الحكومة التونسية ، أن أعمال فرنسا التى لا يسمح المجال بالخوض فى أغراضها ومراميها لا تبرر بأى حال من الأحوال بقاء شعب كامل تحت القيد فضلا عن عرقلة أمانيه المشروعة ، ، ورفضت قبول فكرة إشراك الفرنسيين فى الحكم وانتخيل النيابى ، ورفضت مبدأ السيادة المشتركة على أساس منافاته للقانون والمعاهدات ، وأشادت بتضحيات الشعب التونسى فى الحربين الكبيرتين الماضيتين .

تأزمت العلاقات إذن ، ولم تجد المطالب التونسية عطفاً إلا من جانب الشيوعيين الفرنسيين الذين أعلنوا تأييدهم للشعوب التى تكافح فى سبيل حريتها ، وقام نوابهم فى البرلمان الفرنسى يندددون بسياسة حكومة الحماية فماذا فعلت فى نظرهم سوى إثراء بعض الشركات الفرنسية وإعلان الحصار على التونسيين[1] .

وأكد بعض النواب الآخرين بأن حركة الدستور الجديد فى تونس إنما هى حركة أقلية على غرار الحركة الفاشية فى إيطاليا أو النازية فى ألمانيا ، وأن نجاح هذه الحركة معناه موت الديموقراطية ، وإن الشعب التونسى لا يريد لا الاصلاح ولا الاستقلال الداخلى وإنما المعيشة فى هدوء وسلام ؛ وعدد البعض فضائل الدول الكبرى على الشعوب الضعيفة ، وبين كيف أن الفوضى قد حلت بهذه الشعوب الصغيرة حين رفعت الدول الكبرى الوصاية عنها[2] ! !

وعلى هؤلاء النواب أجاب روبير شومان وزير خارجية فرنسا موضحا سياسة الحكومة ومبينا أن الفكرة الاستعمارية القديمة لم يعد لها أنصار وأن الفكرة الجديدة هى الاهتمام بالشعوب الصغيرة التى لم تعد أراضيها ملكا أو للاستغلال

(١) فى أول أبريل و٥ يونيه و١٩ يوليه و٢٠ يونيه ١٩٥٢ عن La Question Tunisienne à l'Assemblee Nationale Française Journal Officiel Français.

(٢) نفس المصدر السابق .

فهذه الشعوب لها حياتها ومقوماتها ونظمها ، وأن فرنسا لمخلصة لسياستها ولمهمتها التقليدية فى شد أزر الشعوب للوصول بها إلى مرحلة إدارة شئونها بنفسها ، وذكر فى لهجة لاتقبل الشك أن فرنسا لاتنوى تسليم البلاد للحزب الدستورى الجديد فهى وحدها مسئولة عن الإصلاحات وعن النظم ، وهى وإن كانت قد مدت يدها للتعاون فهى لم تتنازل عن حقوقها ، فهى لاتقبل حكومة تونسية صرفة ولا مجلسا تشريعيا تونسيا صرفا ، وأكد أن فرنسا لن تتخلى أبداً عن مهمتها الحضارية التى أخذتها على عاتقها منذ سبعين عاما[1] .

ولما يئس بورقيبة من فرنسا غادر تونس هذه المرة إلى اندونيزيا والهند والباكستان ووجد ترحيبا لامزيد عليه ، وتقدمت الحكومة التونسية فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٢ بالشكوى إلى مجلس الأمن معللة أن فرنسا قد انتهكت حقوق الإنسان [2] ، ولقد ناصرت الكتلة الأسيوية الأفريقية (بعد انضمام ليبيريا واثيوبيا إليها) آمال ذلك الشعب المكافح الذى رفض بإباء أن يندمج فى الشعب الفرنسى ، ولقد تقدمت هذه الكتلة بطلب عرض قضية تونس على مجلس الأمن ، وحاولت فرنسا جهد المستطاع عرقلة هذا المجهود برفض إدراج القضية فى جدول الأعمال على أساس أن القضية قضية داخلية تخص فرنسا وحدها ، وليس لدولة أخرى أو هيئة حق التدخل فيها ، كما أنه لم تثرها هيئات قانونية شرعية وإنما بعض الوزراء الذين لم يظهروا إلا عدم كفايتهم ، ووقفت انجلترا إلى جانب فرنسا فأعلنت ضرورة ترك فرنسا وتونس تفضان مشاكلهما سلميا ، وأشارت إلى أن الدول التى تعضد المشروع التونسى لم تقترح حلا واضحا على مجلس الأمن وأن الوزير الجديد فى تونس راغب فى المفاوضات مع فرنسا ، ولقد وجدت الولايات المتحدة بالرغم من رغبتها فى إرضاء الكتلة الأسيوية الأفريقية أن تقف بجانب فرنسا ، ولذا فليس غريباً أن يعلن رئيس مجلس الأمن فى أوائل سنة ١٩٥٢ أن القضية التونسية تحل بالمفاوضة بين فرنسا وتونس مباشرة ، ورفض

(١) نفس المصدر السابق .

(٢) معلومات ووثائق وإحصاءات الحزب الحر الدستورى التونسى مذكرة بشأن مشروع الإصلاحات الفرنسية بتونس رفعتها بعثة الحكومة التونسية إلى هيئة الأمم المتحدة فى أغسطس سنة ١٩٥٢

مجلس الأمن النظر فيها بعد أن امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت يتبعها تركيا وهولندة واليونان وبلجيكا[1].

وقفت الدول الامبريالية جنباً إلى جنب يشد بعضها إزر بعض، ولم يؤيد الكتلة الآسيوية الأفريقيه إلا روسيا التى أعلنت أن الموقف فى تونس يهدد السلام العالمى وبذا يدخل ضمن الميثاق، وكان موقف الباكستان واضحاً فى الدفاع عن قضية تونس فبين مندوبها أن مسألة تونس لم تصبح مسألة محلية وإنما مسألة لها خطرها على سلام العالم وذكر « أن الحماية إنما تبرر بقاءها بغرض توجيه الشعب والسير به فى طريق الحكم الذاتى، أما فى تونس فقد كانت الحال على عكس ذلك، فقد بدأت السلطات الفرنسية تحرم شعبا حراً من حريته بطريقة تدريجية وتسلبه سيادته وتحل السيطرة الأجنبية محل الاستقلال الذاتى: ولذا فإن إدارة فرنسا بعد الحرب الكبرى الثانية تحتاج إلى إعادة النظر والمراجعة[2].

ولقد حاولت فرنسا من ناحيتها إقناع الباى بسحب قضيته من مجلس الأمن ووعدت باصلاحات جديدة، ولكن الباى رفض النظر فى قبول هذه المطالب إلا إذا سحبت فرنسا الأحكام العسكرية التى أعلنتها وأخلت سراح المعتقلين السياسيين، وبذا ظل التشاحن والنضال قائما، وحين جاءت الأخبار برفض مجلس الأمن لقضية تونس قوى مركز الحكومة الفرنسية وقبضت على أعضاء الوزارة التونسية ومن بينهم رئيس الوزارة (محمد شنيق) وقام الهياج والثورة على أشدهما، واتصل الباى برئيس الجمهورية الفرنسية مستعرضا العلاقات الفرنسية التونسية منذ انتهاء الحرب الكبرى الثانية إلى أن تأزمت الأمور، وبين أنه طلب من الهيئات التونسية المختلفة تقريراً عن الاصلاحات التى قدمها الفرنسيون فلم يجد فيها

(١) The Tunisian Question before the Security Council وهو محضر لما دار فى مجلس الأمن من مناقشات بخصوص تونس فى جلسات ٤ و ١٠ و ٤ أبريل سنة ١٩٥٢ منقول عن « U.N. Bulletin ».

(٢) نفس المصدر السابق، انظر كذلك نص الخطب الثلاث التى ألقاها الأستاذ أحمد شاه بخارى ممثل باكستان فى مجلس الأمن ٤ و ١٠ و ١٤ أبريل، تقرير قسم الصحافة والاستعلامات، سفارة الباكستان، أنظر كذلك بيان الوزير التونسى الأستاذ محمد بدره العضو بوفد التونسى لدى هيئة الأمم المتحدة بمناسبة عودته من نيويورك ١٤/ ١/ ١٩٥٣ كذلك بيان الأستاذ صالح بن يوسف فى مؤتمر صحفى بنيويورك فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢

إلا اعتداء على السيادة التونسية واقراراً للادارة الفرنسية المباشرة وعدم تحديد المسئولية وعدم تأييد الديموقراطية وأضاف « أن هذه الاصلاحات (التى تقدمها الحكومة الفرنسية) لاترضى الحد الأدنى لمطالبنا » ، ولا تعتبر خطوة فى سبيل الحكم الذاتى الذى وعدت به فرنسا رسميا »[1] .

ولقد قابل الفرنسيون أعمال العنف بالعنف وضغطوا على الباى فولى وزارة بكوش التى يرضونها ، ولا يزال الشعب التونسى يواصل جهاده فى سبيل نيل حريته واستقلاله لا أمام قوى فرنسا وحدها ، وإنما امام قوى الامبريالزم التى يزيد فى تماسكها نمو الخطر الروسى .

مارس ١٩٥٤

(١) معلومات ووثائق وإحصاءات الحزب الدستورى التونسى ، تاريخ خطاب الباى ٩/٩/٥٢